الشركات غير الربحية في قانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦: دعوة للتنقيح

الدكتور/ عبدالله أحمد الخياط*

ملخص

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى تركيز الضوء على تنظيم المشرع الكويتي للشركات غير الربحية، وإعادة تنظيمها عبر اقتراح تنقيحات ضرورية تهدف إلى تسهيل نشاط هذا النوع من الشركات، وتعزيز الدور الحيوي الذي تقوم به. **المنهج:** اعتَمَد البحث على المنهج التحليليّ المقارن بين القانون الكويتي وعدّة قوانين أخرى في منطقتنا العربيّة، مع الإشارة إلى قوانين الولايات المتَّحدة الأمريكيّة وكندا، من حيثُ تحديدُ شكل الشركات الأكثر اتفاقاً مع هدف الشركات غير الربحيّة، ومدى قَبول هذه الشركات للتبرعات من عدمه، وتطبيق قواعد أفضل لمَنْع تعارُض المصالح، وبيان مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة فيها. **النتائج:** يمكن تلخيصُ نتائج الدّراسة في عدم تبنّي المشرع الكويتي لمفهوم الشركات غير الربحيّة في القانون الكويتي إلّا متأخراً، بصدور قانون الشركات بنسخته الحالية عام ٢٠١٢. على أنَّ هذا التنظيمَ جاء مخيّباً للآمال لعدة أسباب؛ إذ منَع بعضَ أنواع الشركات المهمة كالمساهمة المقفلة من أن تكون شركة غير ربحية، وحظَر قَبولها للتبرعات، ونصَّ على قواعد تعارض مصالح غير فعّالة، مع غياب مفهوم أكثر وضوحاً لمسؤولية أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلّق بقاعدة القرار التجاريّ على نحو خاصّ. **الخاتمة:** انتهت الدراسة إلى ضرورة تنقيح المشرّع الكويتي قانونَ الشركات الحاليّ عبر تبنّي قواعدَ أكثرَ فعّالية تُيسّر استدامة نشاط الشركات غير الربحيّة.

الكلمات المفتاحية: الشركات غير الربحية، الشركات التي لا تستهدف تحقيق الربح، حظْر التبرعات، منْع تعارض المصالح، مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، قاعدة القرار التجاريّ.

* أستاذ مساعد في القانون التجاري وأسواق المال – كلية الحقوق – جامعة الكويت.
الإيميل: aaa466@berkeley.edu

- تُسلّم البحث في: ٢٠٢٤/٨/٥، أُجيز للنشر في: ٢٠٢٤/٩/١.

حقوق الطبع والنشر محفوظة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

للاستشهاد بهذا البحث انظر ص١٧٧

مقدمة

إن الهدف من استحداث الأنواع الجديدة من الشركات، ومن ضمنها الشركاتُ غير الربحية، هو تحسينُ بيئة الأعمال وتشجيعُ الاستثمار في دولة الكويت التي تأثرت سلباً بعدم كفاية نصوص قانون الشركات الملغى لتنظيم ما استَجدَّ من متغيرات واكبت العصر، كما قرَّرت المذكّرة الإيضاحية للقانون بشكله الحالي رقْم ١ لسنة ٢٠١٦. فمرورُ ما يربو على نصف قرن على إصدار قانون الشركات القديم غلَّ يدَ الأفراد والمؤسسات عن طلب وضع نشاطهم في شكل شركة ربحية، ذلك التنظيم الذي أصبح مألوفاً لديهم عبر رؤيتهم لنوافذ القوانين المقارنة في هذا الشأن، حيث تُنشأ جامعاتٌ ومدارسُ ومستشفيات ودور خيرية في شكل شركات غير ربحية، يكون لها شخصية اعتبارية مستقلة، وتخضع للقوانين المنظّمة لها.

وعلى الرغم من مرور ما يربو على عقد من الزمان على ذلك التنظيم، فما زال تنظيم المشرع الكويتي للشركات غير الربحية مختصراً ويكتنفه الغموض إلى حد ما، ولا يشابه تنظيمَ القوانين المقارنة الأخرى لهذا النوع من الشركات في أهم أساسياتها التي تستلزمها الفلسفة التشريعية وراء استحداثها. فلم تجاوب الأبحاث المتعلقة بالشركات غير الربحية التي كُتبت في هذا الشأن حتى الآن عن أسئلة تتعلق بضرورة التفكير في تحديث أشكال هذه الشركات وتضييقها، ومدى الحاجة إلى تنقيح القانون الحالي لتصبح الشركة غير الربحية قادرةً على تلقي التبرعات بشروط، وعن حدود تعارُض المصالح الأكثر ملاءمة للشركات غير الربحية، كما لم تُبيّنْ بوضوح مسؤوليةَ أعضاء مجلس إدارة هذا النوع من الشركات.

أولاً - أهمية البحث وإشكاليته:

تتمثل أهمية البحث في تركيزه الضوء على تنظيم المشرع الكويتي للشركات غير الربحية من ناحية تختلف عن معالجة بعض الفقه لها؛ إذ اتَّجَه إلى تعريف ماهية الشركة غير الربحية وشروطها دون تقديم توصياتٍ فعّالة لتنقيح أوجُه القصور اللازمة التي عالجها هذا البحث من أجل تنظيمٍ أفضلَ من وجهة نظر الباحث، ولتعزيز الدور الحيوي الذي تؤدّيه هذه الشركات. هذا ولم يفرّق بعضُ الفقه بين المنظمات غير الربحية Nonprofit Organizations والشركات غير الربحية Nonprofit Corporations عند استخدامه لمراجعَ باللغة الإنجليزية، فأسقط أحكامَ المنظمات

غير الربحية على الشركات غير الربحية عند إشارته إلى نصوصِ قانونٍ ما أو أحكامِ محاكمَ معيّنة. فالشركات غير الربحية تخضع للقوانين المنظمة للشركات، بعكس المنظمات غير الربحية التي إمّا أنْ تكون غير حكومية، فتخضع لقواعد القانون الدَّولي؛ وإمّا أنْ تكونَ حكومية، فتخضع للقوانين المحلية بعيداً عن قانون الشركات.

أما إشكالية البحث، فتتمحور حول محاولة إعادة تشكيل التنظيم الحالي الذي جاء ناقصاً؛ إذ قيَّد الشركاتِ غيرَ الربحية بقيود لا مثيلَ لها في القوانين المقارنة، كحرمانها من تلقّي التبرعات، وتأسيسها في شكل شركات لا تتفق وهدفَها كجواز تأسيسها بصورة شركة تضامن ومحاصة، وكذا الثغرات الحالية في قواعد تعارُض المصالح في المفهوم الحديث للشركات غير الربحية، ومسؤولية أعضاء مجلس إدارتها عند رسمهم لسياستها واتخاذهم لقراراتها، مع التوصية بدعامات حمائية لهم عند اتخاذهم لقرارات اتخذوها بحسن نية على الرغم من عدم تحقق النتائج التي كانوا يصبون إليها. بعبارة أخرى: يعالج هذا البحث إشكاليةً تدور حول اقتراح تنقيح لعدّة أحكام نظّمها المشرّع الكويتيّ في باب الشركات غير الربحية بشكلها الحالي.

ثانياً - أسباب اختيار البحث ومنهجيته:

تعود أسباب اختيار البحث الرئيسة إلى خلوّ القانون الكويتي من تنظيم أكثر سلاسة للشركات غير الهادفة لتحقيق الربح كمثيلاتها في القوانين المقارنة؛ إذ تقتصر نصوص القانون الحالية على الحد الأدنى من التنظيم دون بيانٍ كاف. فنظّمها المشرع في مادة واحدة فحسب في القانون، وفي خمس موادَّ فقط في اللائحة التنفيذية. ونرى أن هذا التنظيم الموجز، مع الأسباب المذكورة سلفاً، تستدعي إعادة النظر فيها من أجل ترتيبٍ أكثر وضوحاً. أما عن منهجية البحث، فاتّبعنا الدراسة التحليلية مع القوانين المقارنة ذات الصلة قدر الإمكان؛ للوصول إلى ما في أفضلها لتلائم التنظيمَ الذي يُطمَح إليه لأن يكون في القانون الكويتي.

ثالثاً: مخطط البحث:

- **المبحث الأول: الشكل القانوني للشركات غير الربحية وأهليتها لقَبول التبرعات.**
  - المطلب الأول: أشكال الشركات الأكثر ملاءمة للشركة الربحية.
  - المطلب الثاني: مدى قَبول الشركة غير الربحية للتبرعات من عدمه.

- **المبحث الثاني: قواعد تعارُض المصالح ومسؤولية أعضاء المجلس في الشركات غير الربحية.**
  - المطلب الأول: عدم كفاية قواعد تعارُض المصالح في قانون الشركات الكويتي للشركات غير الربحية.
  - المطلب الثاني: حدود مسؤولية أعضاء مجلس إدارة الشركات غير الربحية عن قراراتهم المُتَّخَذة.
- **الخاتمة.**
- **قائمة المراجع.**

المبحث الأول
الشكل القانوني للشركات غير الربحية وأهليتها لقَبول التبرعات

حدَّد المشرّع الكويتي أشكالاً للشركات من بينها الشركاتُ غيرُ الربحية؛ إذ لم يحصرها في شكل واحد فقط. لكنَّ بعضَ أشكالِ هذه الشركات قد يثير الكثير من النتائج غير المرجوَّة لاحقاً؛ وهذا ما قد يعوق استمرارية الشركات غير الربحية في الهدف الذي توخّاه لها المشرع. ومَنَع المشرعُ هذا النوعَ من الشركات من قَبول التبرعات أيّاً كان شكلها، حارماً إيّاها من مصدر قد يمكّنها من الصرف على مشروعاتها ويفتح لها أبواباً تدعم استدامَتَها وَفْقاً لأهدافها. سنناقش هذين الموضوعين في مطلبين اثنين، كل على حدة.

المطلب الأول
أشكال الشركات الأكثر ملاءمة للشركة الربحية

حدَّدت اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي رقْم ١ لسنة ٢٠١٦، في نصّ المادّة الثانية منها، ستَّةَ أنواع من الشركاتِ تستطيعُ الشركاتُ غيرُ الربحية اختيارَها شكلاً لها، وهي: شركة التضامن، شركتا التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم، شركة المحاصة، الشركة ذات المسؤولية المحدودة، وشركة الشخص الواحد[1]. ولم يفصح

(١) انظر: قرار وزير التجارة والصناعة رقْم ٢٨٧ لسنة ٢٠١٦ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقْم ١ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات. الكويت اليوم - الجريدة الرسمية، العدد ١٢٩٧، السنة الثانية والستون، الأحد ١٢ شهر شوال ١٤٣٧هـ، ١٧ يوليو ٢٠١٦م.

المشرع عن أسباب اختياره لهذه الأنواع من الشركات صراحة دون غيرها[٢]. وعلى هذا ملاحظاتٌ نوجزها فيما يأتي:

طبيعةُ شركة التضامن تتعارض مع فلسفة الشركة غير الربحية التي يكون جل نشاطها منصباً على خدمات إنسانية ومجتمعية؛ كتقديم العون للفقراء والمُعْوِزين، وللأطفال والفئات الأكثر احتياجاً كذوي الاحتياجات الخاصة والمُسنّين[٣]. فشركةُ التضامن في القانون الكويتي هي من الشركات التي يكتسب فيها جميعُ الشركاء صفةَ التاجر؛ لكونهم مسؤولين مسؤوليةً تضامنية عن ديون الشركة والتزاماتها مع باقي الشركاء[٤]، وهذا ما يتنافى مع مفهوم الشركة غير الربحية، سواء أكان مؤسّسوها تجّاراً أم غير تجّار. فإذا كانوا تجاراً، فتأسيسُ الشركة من الأصل لم ينشأ بغرض التجارة والربح، وإن لم يكونوا تجاراً، فمن الغريب تأسيسُ شركة تضامن يكونون فيها مسؤولينَ عن كل ديونها والتزاماتها، وهي غيرُ ربحية لها أهدافٌ أخرى، ثُمَّ إنَّهم لم يقصدوا الدخول في التجارة[٥].

أمّا شركةُ المحاصة، فذِكْرُها سياسةٌ تشريعية غريبة من المشرع؛ إذ لا سببَ مقنعاً لتأسيس شركةٍ غَيْرِ ربحيّة في شكل شركة المحاصة التي تقوم على الاستتار وانعدام الشخصية القانونيّة. فهدفُ شركاء المحاصة يكون غالباً تحقيقَ ربح، وفي مجالات مُهَيَّأة لذلك؛ كالمضاربة على الأسهم، وأعمال البناء والمقاولات، ولإنشاء اتفاقات سرّيّة بين الشركاء لحمايتهم من المنافسة[٦]. وكلُّ ذلك يختلف عن هدف المؤسسين أو الشركاء في الشركة غير الربحية، الذين تكون غايتُهم نشاطاً مجتمعيّاً من شأنه تقديمُ منفعة للمصلحة العامة.

---

(٢) يختلف المشرّعون فيما بينهم في تحديد شكل الشركة غير الربحية؛ فالمشرّعُ السعودي، على عكس الكويتي، سمح بأن تكون الشركات غير الربحية في شكل الشركات المساهمة العامة. انظر: الباب السابع – الشركات غير الربحية – من نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقْم ١٣٢ لعام ٢٠٢٢. مجموعة الأنظمة السعودية، المجلد الثاني، أنظمة التجارة والاقتصاد والاستثمار، نظام الشركات، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي.

(٣) Mancuso, Anthony. (1979). The California Non-Profit Corporation Handbook. Nolo Press, Berkeley, California. Pages 1-247.

(٤) الشمري، طعمة، والحيان، عبد الله (٢٠١٨). الوسيط في شرح قانون الشركات الكويتي رقْم ١ لسنة ٢٠١٦، د.ن، الكويت. ص ١٩٠.

(٥) في العلة نفسها، انظر: إبراهيم جاسم، فاروق (٢٠٢٠). الشركة غير الربحية في قانون الشركات الكويتي رقْم ١ لسنة ٢٠١٦، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة الثامنة، العدد ٢٩. ص٥٣٩.

(٦) عبد الرّحيم، ثروت علي (١٩٧٥). شرح القانون التجاري الكويتي، دار البحوث العلمية، الكويت. ص ٣٠٤.

وحقّاً إنَّ من شأن تأسيس شركةٍ غَيْرِ ربحية في صورة شركة محاصة أن يجعَلَها غيرَ خاضعة لرقابة الدولة؛ فالشركاءُ غيرُ معروفين، والأنشطة تتمُّ خلف الظلال، وذلك حتى يُكْشَفَ عن الاستتار لتتحوَّل إلى شركة تضامن فعلية(٧)، وحينها من المحتمل جداً أن تحدث بعضُ الأمور التي لا يُحمد عقباها؛ كتأسيس مجموعة أشخاص شركةَ محاصة غَيْرَ ربحية تدعم الأنشطة السياسية بالخفاء، بالمخالفة للحظر المفروض قانوناً على الشركة غير الربحية لمباشرة الأنشطة السياسية أو دعمها بأي صورة كانت(٨). وهذا النوع من الحظر لا يقتصر على دولة الكويت، وإنما نجده في عدة دول حول العالم لا تسمح بتأسيس الشركات غير الربحية في شكل شركة محاصة؛ كالقانون الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية الذي منَع هذه الشركات قاطبةً من أن تتَّخذ المحاصة شكلاً لها، ومنَعها من التبرع للحملات الانتخابية وغيرها من الأنشطة السياسية بأيّ صورة كانت(٩). لكنْ يجب توضيحُ أنّ الشركات غير الربحية في الولايات المتحدة غيرُ ممنوعة من تأسيس شركات محاصة مع كيانات أخرى؛ فالحظر يتعلق بشكلها الأساسي فقط(١٠).

في المقابل؛ فإنّ تأسيس الشركة غير الربحية في صورة شركة توصية بسيطة أو توصية بالأسهم(١١) يحتوي في جانبٍ على العلة نفسها لشركة التضامن؛ ذلك أن الشركاء المتضامنين يكتسبون صفة التاجر حتى ولو لم يسبق لهم ممارسة التجارة أو احترافها من قبل(١٢) . فليس ثمة مسوّغ منطقي للتفرقة بين الشركاء في الشركة غير

(٧) انظر في تحول شركة المحاصة إلى شركة تضامن فعلية: الطعن بالتمييز رقْم ٣٠٣/٩٠ تجاري، جلسة ١٦ ديسمبر١٩٩٢، مجلة القضاء والقانون، عدد شعبان ١٤١٧هـ، يناير ١٩٩٧.

(٨) المادة (٣) من لائحة قانون الشركات الكويتي رقْم ١ لسنة ٢٠١٦.

(٩) ويسري هذا الحظر أيضاً على جميع الكيانات المُعْفاة من الضرائب الفيدرالية، وليس على الشركات غير الربحية فقط. انظر:

Sugin, Linda. (2016). Politics, disclosure, and state law solutions for 501(c)(4) organizations. Chicago-Kent Law Review, 91(3). 895-936.

(١٠) Helge, Terri L. (2014). Joint Ventures of Nonprofits and For-Profits, 41 Tex. Tax Law. 1.

(١١) شركة التوصية بالأسهم هي من الشركات غير المرغوب فيها في الكويت؛ إذ يفضل المستثمرون تأسيس شركات تكون فيها مسؤولية المساهمين محدودة، كشركة المساهمة المقفلة والشركة ذات المسؤولية المحدودة. انظر: الحيان، عبد الله (٢٠١٥). شرح القانون التجاري، د.ن، الكويت. ص ٣٣٥. هذا وأنهى المرسوم بقانون اتحادي رقْم ٣٢ لسنة ٢٠٢١، بشأن الشركات التجارية الإماراتي وجودَ هذه الشركة بنصّ المادة (٩) منه.

(١٢) انظر: نصَّي المادّتَين (٥٧) و(٦١) من قانون الشركات الكويتي رقْم ١ لسنة ٢٠١٦.

الربحية بين شركاء متضامنين وشركاء ليسوا كذلك، وجَعْل أحكام خاصة لكلٍّ منهم. ولأنّ تأسيس الشركاء لشركة غير ربحيّة لا يُتَوخّى من ورائه تحقيقُ أرباح وتوزيعُها على الشركاء، كما هي الحالُ في اقتسام الأرباح والخسائر في مفهوم الشركة التقليدي؛ فمن غير المعقول أن يدخل شركاء في شراكة لا تعود عليهم بشيء، ومن ثَمَّ يتحمَّلون ديونَها في أموالهم الشخصيّة عند تعثرها(١٣).

لكنْ تجب الإشارة إلى أن مبدأ تحقيق عوائد لا يتعارض ومفهومَ الشركة غير الربحية؛ فالمحظور هو توزيعُها على أعضاء مجلس الإدارة، وهذا ما أكَّدته أحكام المحاكم الأمريكية منذ بزوغ فجر مفهوم الشركات غير الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية(١٤)، إذ قرَّرت محكمة الاستئناف لولاية جورجيا في دعوى Ga. Osteopathic Hosp., Inc. v. Strickland(١٥)، ومحكمة الاستئناف لولاية كاليفورنيا في دعوى People ex Rel. Groman v. Sinai Temple(١٦)، أنّ المحظور هو توزيعُ هذه الأرباح على أعضاء مجلس الإدارة، وليس العملَ على إنمائها ومن ثَمَّ استخدامها لأغراض الشركة غير الربحية. فالعوائدُ مطلوبة لتسيير أمور الشركة وتسديد ما عليها من نفقات، ولدفع رواتب موظفيها(١٧). فيجوز لعضو مجلس الإدارة في الشركة غير الربحية أنْ تكونَ له صفةٌ أخرى في الشركة كأن يكون مديراً أو شاغلاً لإحدى الوظائف فيها، بحيث يرتبط معها بعقد عمل يخضع لقانون العمل في القطاع الأهلي.

وفيما يتعلق بالشركة ذات المسؤولية المحدودة كشكل للشركة غير الربحية، فنعتقد أن المشرع أصاب هنا لأن مسؤولية الشركاء محدودة، ولا يكتسبون صفة التاجر، ولا تمايُز بين شريك متضامن وغير متضامن. إضافة إلى لمسة الاطمئنان لدى أعضاء مجلس إدارة

(١٣) صالح، سعد عبد الحميد (٢٠٢٣). الشركات غير الربحية: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، العدد ٥٧، الجزء ٤. ص ٤٥١.

(١٤) Moody, Lizabeth A. (1972). Nonprofit Corporations, A Survey of Recent Cases, 21 Clev. St. L. Rev. Pages 26-43.

(١٥) Ga. Osteopathic Hosp., Inc. v. Strickland, 123 Ga. App. 86, 179 S.E.2d 560 (Ga. Ct. App. 1970).

(١٦) People ex Rel. Groman v. Sinai Temple, 20 Cal.App.3d 614, 99 Cal. Rptr. 603 (Cal. Ct. App. 1971).

(١٧) Cassim, Maleka Femida. (2012). The Contours of Profit-Making Activities of Non-Profit Companies: An Analysis of the New South African Companies Act 56(2) Journal of African Law. Pages 243-267.

الشركة من حيثُ إنّهم غيرُ مسؤولين عمّا يتجاوز حصصهم المقدّمة عند إدارتهم لها بحصافة وحسن نية. والعلة نفسها تنطبق على شركة الشخص الواحد كشكل للشركة غير الربحية فيما يتعلق بمحدودية الشريك المؤسس لها، لكن الأمر قد ينتهي إلى نتائجَ غَيْرِ محمودة عندما يكون الشريك سيِّئَ النية لا يفصل بين ذمّته المالية والذمة المالية للشركة، حينها تنتهي مسؤوليته المحدودة ويصبح مسؤولاً عن التزاماتها في أمواله الخاصة[١٨].

وبالرجوع إلى نص المادة (٣) من قانون الشركات الكويتي؛ يتّضح أن المشرع أجاز أن تتَّخِذ الشركة غيرُ الربحية أيَّ شكل من أنواع الشركات المنصوص عليها في المادة (٤) باستثناء الشركة المساهمة العامة[١٩] . لكنَّ نصَّ المادة (٢) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي خلا من ذِكْر الشركة المساهمة العامة، والشركة المساهمة المقفلة أيضاً؛ فهل خالفت اللائحة التنفيذية هنا القانون من حيثُ عدمُ ضمِّها للشركة المساهمة المقفلة؟ لا؛ لأن المشرّع في نصِّ المادة (٣) من القانون ناط باللائحة اختيار أحد أشكال الشركات المنصوص عليها في المادة (٤) منه، ولم يَتبيَّن في صدر اللائحة سببُ استبعاد الشركة المساهمة المقفلة.

على أنَّ التّسويغَ الأكثر قرباً لاستبعاد الشركة المساهمة المقفلة يكمن في سدّ الباب أمام الشركات غَيْرِ الربحية التي تَتَّخِذُ الشركةَ المساهمة المقفلة شكلاً لها كي لا تَتحوَّل إلى شركة مساهمة عامّة مستقبلاً بعد طلب زيادة رأسمالها عن طريق الاكتتاب العام[٢٠]. فإذا كان ذلك هو ما أرادَتْه نصوصُ اللائحة، فإنّنا نرى أنّ أساس افتراضها لا يَتَّفِقُ وصحيحَ القانون. في الأصل، منَع المشرع بنص المادة (٣) الشركاتِ غَيْرَ الربحية من اتخاذ الشركة المساهمة العامة شكلاً لها، فمن باب أولى ألّا تستطيعَ الشركةُ غيرُ الربحية ذاتُ النظام القانوني للشركة المساهمة المقفلة أن تتحوَّل إلى

(١٨) هذا ما ضمّنه المشرع الكويتي في نص المادة (٩٠) من قانون الشركات. وجدير بالذكر أن المشرع البحريني ألغى شركة الشخص الواحد بالمرسوم بالقانون رقْم ٢٨ لسنة ٢٠٢٠ الخاص بتعديل بعض أحكام الشركات التجارية البحريني؛ إذ دمج شركة الشخص الواحد بالشركة ذات المسؤولية المحدودة بتعديله بعض أحكام هذه الأخيرة من حيث السماحُ لشخص واحد بإنشائها، فأصبحت مسؤولية الشخص الواحد الذي يُنْشئ شركة ذات مسؤولية محدودةٍ محدودةً دوماً، على عكس الحكم الذي جاء به المشرع الكويتي.

(١٩) والشركات هي: التضامن، التوصية البسيطة وبالأسهم، المحاصة، المساهمة، ذات المسؤولية المحدودة، وشركة الشخص الواحد. انظر: نصَّي المادتين (٣) و(٤) من قانون الشركات الكويتي.

(٢٠) نص المادة (٢٤٢) من قانون الشركات الكويتي.

شركة مساهمة عامة. ثُمَّ إنَّ الشركات المساهمة المقفلة لا تتحوَّل بمحض إرادتها إلى مساهمة عامة بين ليلة وضحاها، فهنا يجب أن يسبق ذلك قرارٌ من وزارة التجارة والصناعة يصدر بناءً على موافقة هيئة أسواق المال، مع موافقة بنك الكويت المركزي إذا ما كانت الشركة خاضعةً لرقابته[٢١].

وفي بعض الدول يكون تأسيسُ الشركاتِ غَيْرِ الربحية في صورة شركة مساهمة مقفلة هو الإجراءَ المُتَّبع، كدولة فلسطين التي نصَّت تشريعاتها على أن تتخذ الشركة غيرُ الربحية شكلَ الشركة المساهمة الخصوصية؛ أي: المقفلة[٢٢]. هذا وسمَح قانونُ الشركات الأردني باتّخاذ الشركة غيرِ الربحية شكلَ الشركة المساهمة المقفلة من ضمن خيارات شركات أخرى[٢٣]. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، فإنَّ الشركةَ الخاصة Private Corporation؛ أي: الشركة المساهمة المقفلة، هي الشكلُ الفعليّ للشركات غيرِ الربحية[٢٤].

إنّ من شأن السماح بأن تَتّخذَ الشركةُ غيرُ الربحية شكلَ الشركة المساهمة المقفلة مزايا لا تتوافرُ في بعض شركات الأشخاص التقليدية، منها فصلُ الملكية عن الإدارة الذي يدعمُ استمراريّةَ نشاط الشركة غير الربحية عند خروج مؤسِّسيها منها؛ إذ يبقى الغرضُ الذي أُسِّسَتْ من أجله باقياً يُنْتج آثارَه، فلا يندثر بذهابهم، ولا تتأثّر بوفاة أو إفلاس أحد مؤسِّسيها، ولا يوجدُ داع لوضع شروط خاصة في عقد التأسيس تضمن ذلك. إضافة إلى أنَّ تعيينَ مراقب حسابات لها يضيف حماية للشركة نفسِها، وللقائمين عليها، وللغير[٢٥]. إضافة إلى أنّها تُعَدُّ الشركةَ الأقربَ إلى ممارسات الشركة المساهمة العامة من ناحية الإدارة والحوكمة.

ثُمَّ إنَّها تَفوقُ الشركةَ ذاتَ المسؤولية المحدودة في عدة نَواحٍ جوهريّة: الأولى أنْ

(٢١) نص المادة (٢٤٢) من قانون الشركات الكويتي.

(٢٢) انظر: البند الثاني من نص المادة (٢٩) من قانون الشركات الفلسطيني رقْم ٤٢ لسنة ٢٠٢١، الساري النفاذ في الضفة الغربية وغزة. وانظر أيضاً: نظام الشركات غير الربحية الفلسطيني رقْم ٢٠ لسنة ٢٠٢٢. الوقائع الفلسطينية، العدد ١٩٤، سبتمبر ٢٠٢٢.

(٢٣) انظر: نصَّي المادتين (٦) و(٧) من قانون الشركات الأردني رقْم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته.

(٢٤) انظر في مفهوم الخصوص لهذه الشركات غير الربحية ودورها:

Paul A. Simmons.(1992). Government by an Unaccountable Private Non Profit Corporation, 10 N.Y.L. Sch. J. Hum. Rts. Pages 67-97.

(٢٥) انظر: نص المادة (٢٣٤) من قانون الشركات الكويتي، التي تفيد بسريان بعض أحكام الشركة المساهمة العامة على المقفلة. وانظر أيضاً: القانون رقْم ١٠٣ لسنة ٢٠١٩ في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات في دولة الكويت.

ليس ثَمَّة حدٌ أقصى للشركاء كما هي الحالُ في الشركة ذاتِ المسؤولية المحدودة التي يجب ألّا يتجاوزَ عددُ الشركاء فيها ٥٠ شريكاً؛ والثانية مقدارُ الحصص إذ لا يُشترَط أن تكون الحصصُ في الشركة المساهمة المقفلة متساويةً كالشركة ذات المسؤولية المحدودة؛ والثالثة هي أنَّ نظامَ بيع الحصص في الشركة المساهمة المقفلة يتميز بسلاسة ليست في الشركة ذات المسؤولية المحدودة إذ يوجب القانونُ اشتراطَ موافقة باقي الشركاء في حال التنازل عن الحصة لغير الشركاء ما لم يوضع هذا الشرط اتفاقاً[٢٦]؛ والرابعة اتّخاذ الشركات غير الربحية للشركة المساهمة المقفلة شكلًا يعود بالفائدة على الدولة إذ تدفع هذه الشركاتُ ضريبتَيْن، يُقَدَّرُ كلٌّ منهما بواحد بالمئة من إجمالي الأرباح الصافية لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي ولخزانة الدولة بصورة جزء من الزكاة الواجبة[٢٧]، ولم يُعْفِ المشرّعُ الكويتي صراحةً الشركاتِ المساهمةَ المقفلة غَيْرَ الربحية من هاتَيْن الضريبتَيْن، ولا يُعَدُّ ذلك استثناءً من تنظيم الشركاتِ غَيْرِ الربحية في القوانين المقارنة؛ ففي الولايات المتَّحدة الأمريكية مثلاً تكون الشركاتُ غَيْرُ الربحية مُعْفاةً من ضريبتَي الدَّخْل الفيدرالية والدّخْل الخاصّة بالولاية، ولكنّها غيرُ مُعْفاةٍ من أنواع أخرى من الضرائب يفرضها القانونُ عليها دون أيِّ استثناءات[٢٨].

المطلب الثاني
مدى قَبول الشركة غَيْرِ الربحية للتبرّعات من عدمه

حظر قانونُ الشركات الكويتي على الشركات غير الربحية صراحةً تلقّي التبرعات، وذلك في نص المادة (٣) منه[٢٩]. ولم تشر المذكرة الإيضاحية للقانون إلى

---

(٢٦) الشمري، طعمة، والحيان، عبد الله، مرجع سابق، ص ٣٤٤-٣٤٦.

(٢٧) فرض هذا القانونُ ضريبة قدرها ١٪ من صافي أرباح الشركات المساهمة العامة والمقفلة الكويتية. وقد يستغرب البعض من ورود كلمة (الزكاة) هنا؛ لأنّ من أهداف القانون تشجيعَ هذه الشركات الكويتية على المساهمة في ميزانية الدولة، فتستطيع الشركات دفع زكاتها بمعرفتها، أو دفع ١,٥٪ بمعرفتها، ومن ثَمَّ الإقرار أمام الدولة بأن الضريبة المقرّرة بـ١٪ ما هي إلا جزء مستكمل من مبلغ زكاتها الشرعي المقدر بـ ٢,٥٪. ونصت المادة (١) من القانون على أنَّ للشركات حقَّ اختيار توجيه المبلغ أو جزء منه إلى إحدى الخدمات العامة. انظر: الحمود، إبراهيم (٢٠٢٠). التشريع الضريبي الكويتي، الطبعة الثانية، مطابع النزهة، الكويت. ص ١٣٤-١٣٦.

(٢٨) Cohan, Rebeka. (2023). Too Small to Succeed: How Small Nonprofits Are Disadvantaged by the Unrelated Business Income Tax. Brooklyn Law Review, 88(4). Pages 1385-1422.

(٢٩) الشمري، طعمة، والحيان، عبد الله، مرجع سابق، ص ٥٠٦.

ذلك، لكنَّ توجُّهَ المشرع الكويتي مفهوم؛ إذ لا يريد المشرع فتح ثغرة في القانون تمكّن مؤسسي الجمعيات الخيرية التي تخضع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من التهرّب من رقابة الوزارة في عملية تنظيم التبرعات وتلقّيها[٣٠]. بدايةً، قد يتوه القارئُ عن ماهية الفرق بين الجمعية الخيرية التي هي نوع من أنواع المنظمات غير الربحية والشركة غير الربحية، فكلتاهما تتشابهان في الغايات: تحقيق المنفعة والمصلحة العامة للمجتمع من حيثُ القيامُ بنشاطات. لكنَّ الجمعية الخيرية هي كيان لا يستهدف تحقيق الربح، وإن جنت أرباحاً بشكل عارض من بعض نشاطاتها. أما الشركة غير الربحية، فهي غير ممنوعة من مزاولة بعض الأعمال التي تعود بالربح عليها من أجل تمويل أنشطتها[٣١].

فمَنْعُ المشرع الكويتي مبنيٌّ على باعث مشروع؛ فهو لا يريد للشركات غير الربحية تلقّي تبرعات لا تراقبها الدولة، خصوصاً مع سهولة إنشاء مثل هذا النوع من الشركات، ولو من قبل شخص واحد. لكنَّنا نعتقد أن ذلك يحد من قدرة الشركة غير الربحية على دعم أنشطتها، فالشركاء فيها قد لا تتوافر لديهم الملاءة المالية لدعمها دون حدود، وإن توافرت النوايا الحسنة وراء الأنشطة التي تُسْهم فيها الشركة. هذا وقد تُحْرَمُ الشركات غير الربحية من تلقي تبرعات قد توصف بالسخية من أفراد يثقون بثمار مجال نشاطها. فالأصل هو أن تتلقى الشركة غير الربحية تبرعات من شأنها أن تُعينَها على مواصلة نشاطها[٣٢]، ومن غير المحبَّذ أن تنشأ شركات غير ربحية ومن ثَمَّ تختفي لأسباب مالية بحتة.

لذلك سمحت بعض القوانين المقارنة للشركة غير الربحية بتلقي التبرعات والهبات؛ كالقانون الأردني في حال كانت الجهة المتبرعة أردنية، وإذا كانت من جهات

(٣٠) انظر: نصوص القانون رقْم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام وتعديلاته، قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل رقْم (٤٨/أ) لسنة ٢٠١٥ بشأن إصدار اللائحة التنظيمية للجمعيات الخيريّة.

(٣١) إبراهيم جاسم، فاروق. مرجع سابق، ص ٥٣٠.

(٣٢) R. Jane Burke Robertson, Terrance S. Carter, Theresa L. M. Man (2013). Corporate and Practice Manual for Charitable and Not-for-Profit Corporations ; Carswell. Section 2, Pages: 2- 24.

غير أردنية فلا بُدَّ من موافقة مجلس الوزراء الأردني[٣٣]. وسمح القانون الفلسطيني[٣٤] بقَبول التبرعات بصورها كافة بشرط الحصول على موافقة مُسْبقة من مجلس الوزراء أو من الوزير المختص بذلك[٣٥]. وكذلك أجاز نظامُ الشركات السعودي الجديد للشركات غير الربحية قَبول الهبات والإنفاق منها على أنشطتها[٣٦]؛ فاستحدث لها قواعدَ جديدةً تسهّل استمراريتها كشركة غير ربحية مستدامة[٣٧]. وتسمح أيضاً قوانينُ الشركات غير الربحية في الولايات المتَّحدة الأمريكية بقَبول التبرعات، سواء أكانت من أشخاص أم من جهات حكومية[٣٨]. وجدير بالذكر أنّ هذه القوانين هي قوانينُ محلية في كل ولاية، فليس ثمة قانون شركات على المستوى الفيدرالي يسري على الولايات الخمسين كافة؛ وهذا ما يؤكّد تقبُّل مشرّعي الولايات عموماً لفكرة قَبول الشركات غير الربحية للتبرعات.

قد يظن البعضُ، للوهلة الأولى، أنّ ثَمَّةَ طريقاً آخرَ لقَبول التبرعات مع عدم السماح للشركات غير الربحية في الكويت بتلقّيها، وذلك عبر تأسيس جمعية خيرية تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. لكنَّ هناك فرقاً شاسعاً بين تأسيس النشاط بصورة جمعية خيرية وتأسيسه في شكل شركة غير ربحية؛ إذ إنّ مزايا الشركة غير الربحية أكثر:

فأولاً، يجوز للأجنبي غير الكويتي أن يصبح عضواً مؤسساً فيها بشرط ألا تزيدَ

(٣٣) انظر: المادة (٩) من نظام الشركات غير الربحية في الأردن رقْم ٦٠ لسنة ٢٠٠٧ الصادر بمقتضى الفقرة (د) من المادة (٧) من قانون الشركات رقْم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته.

(٣٤) يعد القانون الفلسطيني من أوائل القوانين في المنطقة من حيثُ السماحُ بتلقي الشركة غير الربحية للتبرعات، ضُمِّن الحكمُ نفسُه في القانون القديم الملغى لعام ٢٠٠٨. انظر: أبو عزه، صالح مشهور صالح، وكميل، طارق عبد الرحمن (٢٠١٥). النظام القانوني للشركات غير الربحية في فلسطين: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة العربية الأمريكية، جنين.

(٣٥) نص المادة (١٢) من نظام الشركات غير الربحية الفلسطيني رقْم ٢٠ لسنة ٢٠٢٢، السابق الإشارة إليه.

(٣٦) انظر: نصَّي المادتين (١٨٥) و(١٩٣) من نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقْم ١٣٢ لعام ٢٠٢٢.

(٣٧) انظر: الزهراني، يوسف بن أحمد بن محمد القاسم (٢٠٢٤). الإطار القانوني للشركات غير الربحية في نظام الشركات السعودي: دراسة تحليلية نقدية. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، الجزء ٤٤. ص ١٣٦٣-١٤٠٠.

(٣٨) انظر على سبيل المثال: نص المادة (٢) من قانون الشركات غير الربحية لولاية نيويورك لسنة ٢٠٠٦ The New York Code – Not -For- Profit Corporation of 2006، ونص المادة (١٣١) من قانون ولاية نيفادا للشركات غير الربحية Nevada Non- Profit Corporations Law, Chapter 82 of 2005.

نسبة ملكيته على ٤٩٪[٣٩]، بغضّ النظر عن الشكل الذي تتَّخِذه الشركة الربحية[٤٠]، وذلك على عكس الجمعيات الخيرية المؤسَّسة في الكويت، التي يجب أن يكون مؤسّسوها وأعضاء جمعيتها العمومية والعاملون ومجلس الإدارة جميعُهم كويتيي الجنسية دون أي استثناء[٤١].

ثانياً، لا يُشْتَرَط أن يكون للشريك في الشركة غير الربحية نشاطٌ سابقٌ في مجال الشركة، كالشروط المُتطلَّبة في عضو الجمعية الخيرية[٤٢].

ثالثاً، يستطيع فردٌ ما تأسيسَ شركة غير ربحية، على عكس الجمعية الخيرية التي تتطلب ألّا يقلَّ عدد مؤسسيها عن ٥٠ شخصاً[٤٣].

رابعاً، الجمعية الخيرية تُحَلّ بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل[٤٤]، على عكس الشركة غير الربحية التي لا سلطةَ وزاريّةً عليها للحَلّ؛ إذ يُترَك أمرها للقضاء.

أخيراً، قواعد التصفية الخاصة بالشركات واضحة ومحدَّدة سلفاً في القانون[٤٥]، وليست كتصفية الجمعيات الخيرية التي تُوضَع بمعرفة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل[٤٦].

فجَعْلُ الطريق مُمَهَّداً للشركات غير الربحية لتلقي التبرعات له تأثيرٌ كبير في إمكانية استمرارية تقديم خدماتها واستدامتها، وجواز تلقي هذه الشركات للتبرعات

(٣٩) نصت المادة (٢٣) من قانون التجارة الكويتي رقْم ٦٨ لسنة ١٩٨٠ على أن يكون لغير الكويتي المشتغل بالتجارة شريك كويتي لا تقل ملكيته عن ٥١٪ من ملكيتها. انظر أيضاً: نصوص المواد (٣٨)، (٥٦)، (٥٧)، (٩٥) من قانون الشركات الكويتي رقْم ١ لسنة ٢٠١٦.

(٤٠) تادرس، خليل فكتور (٢٠٢٣). الجوانب القانونية للشركات غير الهادفة لتحقيق الربح: دراسة مقارنة على ضوء قانون الشركات الكويتي ولائحته التنفيذية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد ٤٣، السنة ١١، ص ٥٠-٥١.

(٤١) المادة (٦) من الفصل الثاني المتعلق بشروط وضوابط وإجراءات إشهار الجمعيات الخيرية من قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل رقْم (٤٨/أ) لسنة ٢٠١٥ بشأن إصدار اللائحة التنظيمية للجمعيات الخيرية.

(٤٢) المرجع السابق.

(٤٣) المرجع السابق.

(٤٤) المادة (٢٧) من القانون رقْم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام وتعديلاته.

(٤٥) انظر: نصوص المواد (٢٧٨) حتى (٢٩٥) من قانون الشركات رقْم ١ لسنة ٢٠١٦، وهي المتعلقة بقواعد التصفية.

(٤٦) انظر: نصوص المواد (٢٧)، (٢٩)، (٣٤) من القانون رقْم ٢٤ لسنة ١٩٦٢، السابق الإشارة إليه.

بمختلف صورها هو أمرٌ معمول به، وليس مُسْتحدَثاً كما اتَّضح. والتبرعات للشركات غير الربحية لا تكون في صورة أموال نقدية فقط، وإنما تشمل صوراً أخرى أيضاً؛ كالأوقاف التي يَقْصد معها أصحابُها صَرْفَها في نشاطات هذه الشركات غير الربحية بحيث تكون مستمرَّة. ومنها أيضاً التبرعات العقارية على سبيل التملك، بحيث تستفيد الشركة هنا من ريع هذا العقار لتغطية جزء من نفقاتها. ومن المُتصوَّر أيضاً أن تكون هذه التبرعات في صورة أسهُم تُنتج أرباحاً، أو سندات لها فوائدُ ثابتة ومواعيد استحقاق ثابتة، أو صكوكاً متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ومن شأن السماح للشركات غير الربحية بتلقّي التبرعات أنْ يسدَّ حاجتَها إلى تأسيس شركات ربحية تابعة لها لاستمرار السيولة؛ فليس ثَمَّةَ ما يمنع هذا النوعَ من الشركات في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، إذ لها أن تؤسِّس شركاتٍ تابعةً لها تقوم بأنشطة تستهدف تحقيقَ الرّبح من أجل دعم نشاطاتها. وعلى الرغم من عدم المنع، فإنَّ شركاتٍ كثيرةً من هذا النوع ترتكب مخالفاتٍ قانونيّةً في الشركات التابعة لها، مستغلةً بذلك سلبيّاً الصلاحياتِ الّتي مَنَحَها إيّاها المشرّعُ بطريقة تقودُها في النهاية إلى إثارة مسؤوليتها بوَصْفها ضامِناً فعليّاً حتى ولو كانت مسؤوليّةُ هذه الشركاتِ غيرِ الربحية مسؤوليةً محدودة[٤٧]. فشركاتٌ أمريكية كثيرةٌ غيرُ ربحية لحقَها الضررُ ببَدْء إثارة مسؤوليتها عن شركاتها الربحية التابعة المتعثِّرة غير القادرة على سداد بعض ما عليها من ديون مستحقَّة[٤٨].

ولم يسمح المشرع الكويتي للشركة غير الربحية بأن تكون بصورة شركة قابضة، ولكنْ في الوقت نفسه صمت تجاه مدى إمكانية تملك هذه الشركات لشركات أخرى ربحية بالمعنى التقليدي. فالقَيْدُ التشريعيّ هنا هو مَنْع الشركات غير الربحيّة من التحوُّل إلى شركات هادفة للربح كما هو منصوصٌ عليه في المادة (٣) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات. لكنَّ السماحَ لهذا النوع من الشركات بتأسيسِ شركاتٍ أخرى ربحية وتملُّكِها قد يؤدي إلى نتائجَ لم يقصدها المشرع، من حيثُ اتّخاذُها ستاراً للاستفادة ممّا يمنَحُه لها القانون، أو إلى تأسيس شركاتٍ تدعم كياناتٍ سياسيّةً ما تحت مظلة الشركة الأم غير الربحية، وهذا ما لا يتَّفق مع قصد المشرّع.

(٤٧) Seong J. Kim. (2009). Hiding Behind the Corporate Veil: A Guide for Non-Profit Corporations with For-Profit Subsidiaries, 5 Hastings Bus. L.J. 189.

(٤٨) انظر على سبيل المثال: دعوى Cement-Lock v. Gas Tech. Inst., No. 05 C 0018, 2007 WL 4246888, at 1 (N.D. 111. November 30, 2007).

لذلك نرى أنَّ من الضروري تنقيحَ القانون لعدم السماح لها بذلك. في المقابل، يجب فَرْضُ رقابة على هذه التبرعات سواء أكانت محلية أم دَوْليّة، بحيث لا تُقْبَلُ إلّا بعد موافقة مُسْبقة منَ الجهات الحكومية والرقابية المختصة في الكويت؛ درءاً لأي شبهات تتعلَّق بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب[٤٩]، أو معاملات أخرى مشبوهة تشوب التبرعات بأي صورة كانت[٥٠]. فالتبرعاتُ المجهولةُ المصدر ممنوعةٌ ما لم يكن المتبرع يرغب في أن يظهر اسمه أنّه فاعل خير فقط، ما دامت الجهاتُ الرسمية في الدولة على علمٍ بشخصيته الحقيقية وبمصدر تبرعاته عند طلبها لذلك. ففي حُكْمٍ شهير أصدرَتْه المحكمة العليا للولايات المتحدة عام ٢٠٢١ في دعوى Americans For Prosperity Foundation v. Bonta, Attorney General of California[٥١]، انتهت المحكمة إلى أنَّ طلب الجهات الرسمية في ولاية كاليفورنيا الإفصاحَ عن أسماء المتبرِّعين لإحدى الشركات غيرِ الربحية يتعارض مع حقّ الخصوصية الذي كفله دستور الولايات المتحدة، الذي عول عليه المتبرّعون الذين لا يريدون إظهار أسمائهم والكشف عن شخوصهم. لكنْ لِقَرارِ أقلية القضاة في المحكمة اعتبارٌ ذو وزن؛ إذ رفض التسليم بأنَّ عدم الإفصاح عن أسماء المتبرعين للجهات العامة غير دستوري؛ فهو يتوافق مع حقيقة نصوص الدستور، ولا مسوِّغَ لإضفاء سرّيّة على هذه الأسماء عن جهات الدولة التي من المُفْترَض أنْ تعرفَ بدقَّة مَنْ هُمْ؛ حمايةً للنظام العامّ في الدولة، ولمراقبة هذه الشركات؛ ومن ثَمَّ فالتذرُّعُ بالحقّ في الخصوصية هنا ما هو إلا محضُ افتراء بتسمية الأشياء بغير مُسمّياتها. وقد أسال المجتمعُ الأكاديمي في الولايات المتَّحدة الكثير من الحبر بنقده رأي الغالبية[٥٢].

على أنَّ القول بالسماح بقَبول التبرعات لا يعني قَبولَها على إطلاقها؛ إذ يجب أن تتناسب التبرعات التي تتلقّاها الشركات غير الربحية مع مضمون نشاطها حتى

(٤٩) حبشي، مجدي، وبوعركي حسين (٢٠٢٠) جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القانونين الكويتي والإماراتي مقارنة بالقانون الفرنسي، الطبعة الأولى، دار العلم، مصر.

(٥٠) نظام الشركات غير الربحية الفلسطيني رقْم ٢٠ لسنة ٢٠٢٢، السابق الإشارة إليه، هو أكثر قانون توسَّع في فرض الرقابة على الشركات غير الربحية لأغراض مَنْع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

(٥١) Americans For Prosperity Foundation v. Bonta, Attorney General of California United States Supreme Court. 141 S.Ct. 2373, 210 L.Ed.2d 716 (2021).

(٥٢) Lindsay Hemminger. (2022). Americans for Prosperity Foundation v. Bonta: The Dire Consequences of Attacking a Major Solution to Dark Money in Politics, 81 Md. L. Rev. 1007.

لا يُتَّخَذَ هذا النوعُ من الشركات واجهةً للأعمال المريبة، كما سلف بيانه، أو ستاراً للتهرب من الضرائب. ثُمَّ إنَّ التبرعات من جهات أجنبية يجب أن تخضعَ لتدقيق صارم Strict Scrutiny قبل قَبولها؛ لبيان الأهداف الحقيقية وراء التبرع، وبيان إنْ كان لهذه الجهات توجهاتٌ تتعارض مع النظام العام في الكويت من عدمه. وفي كل الأحوال، يجب أن يكون اللجوء إلى القضاء متاحاً لأي شركة غير ربحية ترى أنَّ أسبابَ رَفْضِ الجهات الحكومية الرقابية لقَبولها للتبرعات ليس له سندٌ من الواقع أو القانون، إضافة إلى وجوب إعلان الشركات غيرِ الربحية في تقريرها السنوي عن التبرعات التي حصلت عليها، ومقدارها، والنشاطات التي ستُنْفَق هذه التبرعات عليها، مع إعلان أيّ شروط خاصة ضمنها المتبرع.

المبحث الثاني
قواعد تعارُض المصالح ومسؤولية أعضاء المجلس في الشركاتِ غيرِ الربحيّة

لم يضع المشرع الكويتي قواعدَ خاصةً لتعارض المصالح في الشركات غير الربحية؛ إذ اكتفى بالقواعد الواردة في شكل الشركات التي تتَّخذها الشركة غير الربحية، وهي بحقٍّ قواعدُ غيرُ كافية لمثل هذا النوع من الشركات التي تهتمّ القوانينُ المقارنة بالتعمُّق في تغليظ قواعدها؛ لما تتميَّز به الشركاتُ غيرُ الربحية من خصوصية. ثُمَّ إنَّ ملامحَ مسؤولية أعضاء مجلس إدارة الشركةِ غَيْرِ الربحية تتناثر وَفْقاً لشكل الشركة، دون وجود قواعدَ خاصَّةٍ فقط للشركاتِ غيرِ الربحية؛ وهذا ما يتطلَّب تبيين حدود هذه المسؤولية. من هنا، سنتعرَّض لهذين الموضوعين بالنقاش في مطلبين اثنين فيما يأتي.

المطلب الأول
عدم كفاية قواعد تعارض المصالح في قانون الشركات الكويتي للشركات غير الربحية

تضمَّن قانونُ الشركات الكويتي رقْم ١ لسنة ٢٠١٦ قواعدَ متفرّقةً لمنع تعارض المصالح في الشركات: التضامن، المساهمة العامة، وذات المسؤولية المحدودة؛ مع تفصيلات في الأنواع الأخرى من الشركات كالشركة المساهمة المقفلة التي تنطبق عليها أحكامُ الشركة المساهمة العامة كما اتَّضح، وشركة الشخص الواحد التي تنطبق

عليها أحكامُ الشركة ذات المسؤولية المحدودة((٥٣)). لكنْ مع وجود هذه القواعد التي ضمَّنها المشرعُ لمنع تعارض المصالح، ما زال ثَمَّةَ قصورٌ في معالجة قواعد تعارض المصالح لأعضاء مجالس الإدارة في الشركات(٥٤)، يمتدُّ أثرُه حتماً إلى الشركاتِ غيرِ الربحية التي تتَّخذ مثلَ هذه الشركاتِ أشكالاً لها.

ففي تنظيم المشرع الكويتي لذلك، قصر مفهومَ تعارض المصالح في شركة التضامن على أنَّه لا يجوز لمدير الشركة أو لأحد شركائها أنْ يتعاقدَ معها لحسابه الخاصِّ أو لحساب الغير، أو أنْ يمارسَ نشاطاً من نوع نشاط الشركة إلّا بإذنٍ سابقٍ من جميع الشركاء(٥٥). وفي الشركة المساهمة العامة المنطبقة أحكامُها على المساهمة المقفلة، يسري الحظر نفسُه ما لم تكن ثَمَّةَ موافقةٌ من الجمعية العامة العادية، هذا ولا يجوز أنْ يكونَ لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو أزواجهم أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية مصلحةٌ مباشرة أو غيرُ مباشرة في العقود والتصرفات التي تُبْرمها الشركة أو لحسابها ما لم يكن ذلك بترخيص من الجمعية العامة العادية(٥٦). وأما في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، فالقواعدُ تكونُ أضيقَ. فالحظر التشريعي فيما يتعلق بتعارض المصالح لا ينطبق إلّا على مدير الشركة فقط دون غيره؛ استناداً إلى نص المادة (١٠٦) من قانون الشركات، ولا يمتد إلى باقي الشركاء، ما لم يقيّد الشركاء أنفسَهم بالحظر نفسه بإضافة شروطٍ اتفاقيّةٍ في عقد الشركة أو نظامِها الأساسي بما لا يخالف الأحكامَ الآمرةَ المذكورة في قانون الشركات(٥٧).

والتساؤلُ المطروح هنا يتعلق بمدى حاجة الشركات غير الربحية إلى قواعد

(٥٣) انظر تفاصيل انطباق أحكام الشركة ذات المسؤولية المحدودة على شركة الشخص الواحد في: الملحم، أحمد (٢٠١٣). قانون الشركات الكويتي والمقارن وَفْق المرسوم بقانون رقْم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ وتعديلاته، الجزء الثاني: القواعد الخاصة للشركات. لجنة التأليف والتعريب والنشر، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت. ص ٢٣٢- ٢٤٨.

(٥٤) انظر في ذلك: الخياط، عبد الله (٢٠٢٣). مبدأ استغلال الفرص التجارية في الشركة المساهمة العامة في القانون الكويتي: دراسة تحليلية مقارنة مع قانون ولاية ديلاوير الأمريكي، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد الرابع، مجلد ٤٧. ص ١-٤٩.

(٥٥) الملحم، أحمد. مرجع سابق، ص ٦٨.

(٥٦) الملحم، أحمد. مرجع سابق، ص ٧٣٧.

(٥٧) انظر: نص المادة (١٠) من قانون الشركات الكويتي، التي منحت الشركاء أريحية في إضافة ما يرونه من شروط، بشرط عدم مخالفة الأحكام الآمرة في القانون ولائحته التنفيذية.

تَمْنَعُ تعارُضَ المصالح. فإذا كان الهدف من وراء تأسيس الشركة هو تحقيقَ أهداف عامة نبيلة دون مردود ربحي على الشركاء، فما احتمالاتُ تعارُض المصالح أصلاً؟ في الواقع، يكاد موضوعُ تعارض المصالح في الشركاتِ غيرِ الربحية يوازي في أهمّيّتِه أهمّيّتَه في الشركات الربحية، بل قد يتعداها ويتجاوزها؛ لما للشركات غير الربحية من أهداف سامية يكون فيها مجلسُ الإدارة مكلَّفاً اختياراً بخدمةٍ مجتمعية تَمْنَعُه وجوباً من مجرد التفكير في أيِّ عوائدَ ماليّةٍ في صورة مكافآت أو غيرها[٥٨]. هنا، من الضروري جداً قفلُ الباب أمام مَن يريدُ التّربُّحَ مِن منصبه في الشركة غير الربحية تربُّحاً غَيْرَ مباشر بوساطة علاقاته التي قد تُمكِّنه من ذلك، عبر وجود قواعدَ واضحة تمكِّن الشركاتِ غَيْرَ الربحية من قَفْلِ أيّ باب يسهّل تعاملاتٍ كهذه[٥٩].

فالقوانين المقارنة توسَّعت في تحديد مفهوم تعارض المصالح في الشركات غير الربحية، ولم تقصره على قرابة الدرجة الثانية كما هي الحالُ في فلسفة المشرع الكويتي. وأَحْدَثُها في منطقتنا ما ذهب إليه المشرع الفلسطيني[٦٠] الذي وضع حظراً مطلقاً على جميع الشركاء أن يكون لهم أو لأحد أقاربهم حتى الدرجة الرابعة مصلحةٌ مباشرة مع أي شركة ربحية تُنَفّذُ مشروعات الشركة غير الربحية، مشدّداً بهذه الشروط نحو مزيد من الشفافية[٦١]. وحظَر أيضاً تعيينَ أيٍّ من أقارب الشركاء حتى الدرجة الرابعة في الشركة غير الربحية، ومنَع العضوَ من أن يكون عضواً في جمعية تعمل في نفس غايات الشركة، أو المساهمة بأي شركة ربحية تعمل في مجال الشركة غير الربحية، على العكس تماماً من المشرع الكويتي الذي سمح بذلك حال وجود موافقة من الشركاء أو من الجمعية العامة العادية كما سبق توضيحُه.

---

(٥٨) انظر في دعاوى إماطة اللثام عن الشركات غير الربحية التي يستغل فيها بعضُ أعضاء مجلس الإدارة منصبَهم لتحقيق أرباح مالية عبر ضربهم بقواعد تعارُض المصالح غُرْض الحائط:

Matthew D. Caudill. (2003).”Piercing the Corporate Veil of a New York Not-For-Profit Corporation,” Fordham Journal of Corporate & Financial Law 8, no. 2. 449-490. Pages

(٥٩) Leslie, M. B. (2010). Helping Nonprofits Police Themselves: What Trust Law Can Teach Us About Conflicts of Interest. Chicago-Kent Law Review, 85(2). Pages 551-570.

(٦٠) نص المادة (٩) من نظام الشركات غير الربحية الفلسطيني السابق الإشارة إليه.

(٦١) انظر احتساب درجة القرابة للدرجة الرابعة في القانون الكويتي التي تشمل أبناء العم وأبناء الخال كذلك في: الدسوقي أبو الليل، إبراهيم (٢٠١١). أصول القانون: نظريّتي القانون والحق، مطبعة كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت. ص ٤١٠-٤١٢.

كذلك مَدَّ قانونُ الشركات غير الربحية لولاية نيويورك الأمريكية لسنة ٢٠٠٦ مفهومَ الخاضعينَ لتعارُض المصالح؛ إذ أسبغ مصطلحَ «الشخص الرئيس»[٦٢] Key Person على جميع مَن له تأثير في اتّخاذ قرارات الشركة من غير أعضاء مجلس إدارتها، كأحد مؤسِّسي الشركة الذين لم يعودوا يشغلون مقعداً في مجلس الإدارة ولكنْ ما زالوا يمارسون أيَّ سلطة ظاهرة Apparent Authority عليها، أو أحد متبرّعيها المؤثّرين Substantial Donors الذين وإنْ لم يكنْ لهم أيُّ منصب رسمي في الشركة، فإنَّهم يوجِّهونَها لاتّخاذ قرارات معينة في مجالٍ ما بسبب تبرُّعاتهم الممنوحة، أو أنَّهم من المحتمل أن يكون لهم دورٌ في سياستها التشغيلية بشكل أو بآخر[٦٣]. والجدير بالذكر هنا أن موضوع الدراسات في منع تعارض المصالح في هذا النوع من الشركات ليس بجديد؛ إذ نوقش أساسُه الأولي منذ ما يزيد على ثلاثة عقود وأكثر، كقضاء ولاية أوكلاهوما الذي ربطه بواجب الولاء الخاص بأعضاء مجلس الإدارة في الشركات بصفة عامة[٦٤].

بطبيعة الحال؛ فإنّ سياسةَ التشدد في قواعد منع تعارض المصالح ليست عبثية، فهدفُها هو حماية مفهوم الشركة غير الربحية بحيث لا يتاجر معها بعض القائمين عليها محقّقين منافعَ لهم وللأقربين منهم، ليس فقط في شكل أموال نقدية أو صفقات تبادلية، بل أيضاً للتمتع بامتيازات الإعفاء الكلي من الضرائب على أنشطتها وإجمالي دخلها، والأمثلة على ذلك عديدة، كالإعفاء الصريح للشركات غير الربحية من تحمُّل الضرائب في نظام الشركات السعودي[٦٥]، وإعفاء الشركات غير الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية من الضرائب الفيدرالية على الشركات[٦٦]. فالمشرع يعي أنَّ مبالغ الإعفاءات هذه ترجع إلى الشركات غير الربحية مرة أخرى لِتُنْفَقَ فيما خُصِّصتْ له، ومن ثَمَّ لا بد من حماية مَن يريد الالتفاف على ذلك عبر قواعد منْع تعارض مصالح أكثر تنظيماً.

إضافة إلى ذلك فيما يتعلق بمسألة جواز إقراض الشركة لأحد أعضاء مجلس إدارتها أو أزواجهم أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية أو الشركات التابعة لهم، بوجود

(٦٢) (102) of The New York Code – Not -For- Profit Corporation of 2006. §Section

(٦٣) Conflicts of Interest Policies Under the Non-for-Profit Corporation Law. The State of New York Attorney General Office. Guidance Document. Issue Date: September, 2018. Pages 1-9.

(٦٤) Brenda Kimery. (1997). Tort Liability of Nonprofit Corporations and Their Volunteers, Directors, and Officers: Focus on Oklahoma, 33 Tulsa L. J. Pages 683- 704.

(٦٥) نص المادة ١٩٦ من نظام الشركات السعودي السابق ذكره.

(٦٦) Eric C. Chaffee. (2016). A Collaboration Theory of the Charitable Tax- Exempt Nonprofit Corporation. UC Davis Law Review, Vol.49, No.5. Pages 1719-1781.

تفويض من الجمعية العامة العادية بهذا الشأن وَفْقاً لما نصَّت عليه المادة (٢٠٠) من قانون الشركات الكويتي، التي تنطبق على مجلس إدارة الشركة المساهمة المقفلة كذلك، لإغلاق باب شبهات تعارض المصالح في الشركات غير الربحية؛ أرى أنَّ من الواجب أنْ يُفْرَضَ حظر تامّ على عمليات الإقراض هذه، فالشركات غير الربحية لا يجوز لها بأي حال من الأحوال توزيعُ أيِّ عائد من عوائدها أو أرباحها على مؤسسيها أو شركائها، وهذا ما أكَّده نصُّ المادة (٥) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي[٦٧]؛ فمن باب أولى مَنْعُ الإقراض أيضاً. ولا يختلف اثنان هنا على أن عبارة منع التوزيع التي ذكرتها اللائحة لا تشمل الإقراض، وإلّا لما توانى واضعو اللائحة عن إضافة التوزيع أو الإقراض.

تكمن الخشية هنا من العوائد التي تُدَرّ على الشركة غير الربحية نتيجة أنشطتها، والتي قد تفتح شهية بعض أعضاء مجلس إدارتها للتفاوض للحصول على قروض بفوائدَ ميسّرة، بشروطٍ أفضلَ من تلك التي تقدمها البنوك التجارية[٦٨]. فعادة ما يفضّل أعضاء مجلس الإدارة الاقتراض مباشرةً من الشركة دون البنوك، نتيجةَ العلاقة التي تربطهم بالشركة، ليس فقط من ناحية شروط أفضل للتفاوض وفوائد أقل فقط، بل أيضاً من ناحية المرونة في اختيار آجال استحقاق القروض. يظهر ذلك جلياً عندما تكون للشركة أموالٌ فائضة بعد تنفيذ أنشطتها كافةً في نهاية سنتها المالية.

وحتى إنْ كان عضوُ مجلس الإدارة حسنَ النية، فمسألةُ التعثر أو التقاضي عند الإعسار لا تزال أمراً متصوَّراً. فمَنْ لا يترقَّب أنْ يُكافَأ نتيجةَ عمله المجتمعي الذي ارتضاه في مجلس الإدارة، ينبغي له ألّا يأمُل في الحصول على قروض بأيّ صورة كانت. ويتوافق هذا الرأيُ مع ما نصت عليه قواعد نموذج "توجيه" قانون الشركات غير الرّبحيّة الذي اقترحَتْه نقابةُ المحامين الأمريكية The Model Nonprofit Corporation Act من حيثُ مَنْعُ مَنْح القروض لأعضاء مجلس إدارة الشركة[٦٩].

(٦٧) "Developments in the Law: Nonprofit Corporations." (1992). By Harvard Law School Association. Harvard Law Review, vol. 105, no. 7. Pages 1578 – 699.

(٦٨) Barnard, Jayne W. (1988)."Corporate Loans to Directors and Officers: Every Business Now a Bank." Wis. L. Rev: 237.

(٦٩) قواعد نموذج توجيه قانون الشركات غير الربحية صدرت عن نقابة المحاماة الأمريكية American Bar Association، التي تضع مشاريع قوانين نموذجية في التنظيم لأمور قانونية عدة، أملاً منها في توحيد هذه القواعد على الولايات كافة. ولأن قوانين الشركات في الولايات المتحدة هي قوانين =

ووسَّعت قوانينُ أخرى من مفهوم القروض الممنوعة؛ إذ منعَتْها حتى لو اختلفت مُسمّياتُها كتسميتها: (مساعدة مالية) بدلاً من مصطلح قرض(٧٠).

ومع الأخذ بالحسبان للاقتراحات السابقة على نحو جدي لإجراء تعديلات على نصوص القانون الكويتي هنا ليصبح متضمِّناً قواعدَ أعمق لمنع تعارض المصالح؛ نرى أنَّ من الضروري على الشركات غير الربحية أنْ تُضمِّنَ نظامَها الأساسي تأكيدَ هذه القواعد لمَنْع تعارُض المصالح Nonprofit Conflict of Interest Policy، بحيثُ يكون مجلسُ الإدارة على دراية منذُ البداية بضرورة الإفصاح عن أي شبهات لتعارض المصالح التي قد تنشأ بالتصويت على الموضوعات المعروضة في أجندة الاجتماعات(٧١). ونرى أيضاً أنّه حتى تَتَحقَّقَ الشفافية في أقصى صورها هنا يجب على العضو ليس فقط إبداء رأي قد يؤثر في آراء الأعضاء الموجودين، ومن ثَمَّ امتناعه عن التصويت، وإنما يجب عليه الإفصاح وعدم مناقشة الموضوع، وطلبُ تركِ غرفة الاجتماعات مؤقَّتاً حتى يُناقَشَ القرارُ في غيابه.

المطلب الثاني
حدود مسؤولية أعضاء مجلس إدارة الشركات غير الربحية عن قراراتهم المُتَّخَذة

تقع على أعضاء مجلس الإدارة في الشركات غير الربحية مسؤوليةُ إدارتهم للشركة بحصافة تنفيذاً لأهدافها؛ لذلك يكونون مسؤولين عن قراراتهم المُتَّخَذَة في اجتماعات مجلس الإدارة السنوية عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة، وعن مخالفتهم للقانون وعقد الشركة، وعن الخطأ في الإدارة. وإنْ كانت هذه القاعدةُ

= محلية على مستوى الولايات وليست على المستوى الفيدرالي؛ فليس ثمة إلزامٌ بتبنّي هذه النماذج. حتى منتصف عام ٢٠٢٢، تبنّت ٣٧ ولاية من أصل ٥٠ هذه القواعد كلياً أو جزئياً عبر إصدارها في شكل قانون في برلماناتها المحلية. للمزيد انظر:

The Model Nonprofit Corporation Act: Official Text with Official Comments and Statutory Cross-references. American Bar Association Publishing, 1 January, 2022.

(٧٠) كقانون الشركات غير الربحية الخاص بمقاطعة سوسكاتشوان الكندية لعام ٢٠٢٢، في المادة السادسة منه. انظر:

The 2022 Nonprofit Corporations Act of Saskatchewan Province, Canada.

(٧١) Schultz, David. (2007). "Conflict of Interest in Nonprofit Ethics." Combating Corruption, Encouraging Ethics: A Practical Guide to Management Ethics: 94.

أصيلةً في الشركات المساهمة العامة التي لا تتَّخذها الشركاتُ غير الربحية شكلاً لها، فإنَّ القواعدَ نفسَها تسري على الشركات: المساهمة المقفلة، شركة التضامن، والشركة ذات المسؤولية المحدودة. وحتى في شركة الشخص الواحد غير الربحية، تكون مسؤولية مؤسسها المرتكب للغش مغلَّظةً بحيث يكون مسؤولاً في أمواله الخاصة في حال لم يفصل بين ذمَّته المالية والذمة المالية للشركة. فلا عملَ دون مسؤولية تلحق بصاحبها عن قراراته المُتَّخَذَة بالمخالفة لمصالح الشركة.

هذا ويُعَدُّ قانونُ ولاية كاليفورنيا للشركات غير الربحية الصّادرُ عام ١٩٧٥ الأفضلَ لِتَضمُّنِه فصلاً كاملاً مخصَّصاً للشركات غير الربحية، نظَّم خلاله هذه الشركات[٧٢]، وضمن الواجبات المفروضة على أعضاء مجلس الإدارة، والتي من شأنها إثارةُ مسؤوليتهم حال الإخلال بها. وهذه الالتزامات هي ثلاثة: التزام بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة Duty of Care، التزام الولاء للشركة Duty of Loyalty، والتزام التحري الواجب Duty of Inquiry[٧٣].

والتزامُ بَذْلِ العناية اللازمة Duty of Care في إدارة الشركة هو التزامٌ أصيل يقع على عاتق عضو مجلس الإدارة، وينبع من صُلب القواعد العامة في قانون الشركات. فيجب على أعضاء مجلس الإدارة قبْل اتخاذهم للقرارات أن يكونوا مُلمّين بطبيعتها وبما ستؤول إليه؛ لتحقيق أقصى المنافع للشركة وجَلْبِ ما هو في مصلحتها، وذلك مرهون بتوافر حسن النية لدى أعضاء مجلس الإدارة حال قيامهم بذلك. وهنا تكمن أهمية المسألة، فإذا كان القرار أصلاً خاطئاً واتُّخِذ بسوء نية ودون تبصُّر بعواقبه، فستقوم مسؤولية الأعضاء حتماً. وفي المقابل، إذا كان أساسُ القرار صحيحاً، واتُّخِذ بنيّة حسنة لتحقيق منفعة للشركة، ولكنَّ سوءَ الحظ حال دُون تحقيق النتائج المتوخّاة منه، فإن قاعدة القرار التجاري The Business Judgement Rule تحمي أعضاء مجلس الإدارة هنا[٧٤].

وترجعُ بدايات ظهور قاعدة القرار التجاري إلى القرنِ التاسعَ عَشَرَ في الولايات

(٧٢) California General Corporation Law and the Nonprofit Corporations Law. California Secretary of State. Legare Street Press. California. October, 2022.

(٧٣) Basile Jr, Paul L. (1978). "Director's Liability under the New California Nonprofit Corporation Law." USFL Rev. 13: 891.

(٧٤) Weglinski, K.(2020). Genesis and Notion of the Business Judgement Rule.International Journal of Legal Studies (IJOLS),vol. 8, no. 2. . 167-178.

المتحدة الأمريكية في الدعوى الشهيرة Percy v. Millaudon [٧٥] التي ترجع وقائعها إلى قيام مساهمي أحد البنوك برَفْع دعوى ضد أعضاء مجلس الإدارة لاتخاذهم قراراً سبَّبت نتيجتُه ضرراً للشركة. لكنَّ المحكمة وهي تؤسِّس لقيام قاعدة القرار التجاري أوضحتْ أنَّ الخطأ الواقعَ قد تمَّ بحسن نية بعد تمحيص وقائع القرار الذي اتُّخِذ وَفْقاً للرجل الحريص Prudent Person الحسن النية بحيث لم يكن مثلُ هذا الضرر مُتَبَصَّراً سلفاً.

فقاعدةُ القرار التجاري تُعَدُّ اليومَ معياراً تستند إليه المحاكمُ لفرض رقابتها Judicial Review عندما تُقَوِّمُ القرارات التي يتَّخِذُها أعضاءُ مجلس الإدارة؛ فتُقدِّم القاعدة افتراضاً قابلاً للدحض بأنَّ الأعضاء ليسوا مسؤولين شخصياً عن القرارات اليومية في حال اتَّخَذوا هذه القرارات عن دراية وبحُسْن نيّة، وبَعْد مناقشة أبعادِها كافةً حمايةً لمصالح الشركة[٧٦]. فبموجب هذه القاعدة، لا تكون ثَمَّةَ مسؤولية عن الأخطاء التي ارتُكِبت في إطار السياق العادي إذا ما استُنِد إلى هذه الشروط السابقة. فهنا، ستنتفي مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، حتى لو أدَّت هذه القرارات إلى إلحاق ضرر بالشركة أو المساهمين. والأمثلةُ على ذلك كثيرة؛ كالقرار الذي اتَّخَذَه أعضاءُ مجلس إدارة شركة ببَيْع أسهُم تملكها الشركةُ في شركاتٍ مدرجة خشيةَ استمرار انهيار أسعار الأسهُم نتيجةَ تعرُّض الشركة للإفلاس الوشيك، ثُمَّ تشتري الدولةُ هذه الشركةَ، وتعيد جدولةَ ديونها حمايةً لها من الإفلاس؛ فترتفعُ قيمة أسهُمِها.

فقيامُ أعضاءِ مجلس الإدارة هنا ببَيْع الأسهم جاء لحماية ما تملكه الشركة بوَصْفه جُزءاً من أصولها، وللحدّ من خسارتها قدرَ المستطاع عندما لم تكن ثَمَّةَ بوادرُ لإعلان الدولة إنقاذَ تلك الشركة المتعثرة. فلو عُرض مثل هذا الأمر على المحكمة، فإنَّها ستتمسك بقرارات مجلس الإدارة بغض النظر عن ارتفاع قيمة الأسهم لاحقاً، الّذي سيؤدّي بدوره إلى زيادة قيمة أصول الشركة؛ لأنّها اتُّخِذَت على أساس من الواقع وبحسن نية تحقيقاً لمصلحة. فالأساس المنطقي وراء قاعدة القرار التجاري يكمُن في السماح لمجلس الإدارة باتّخاذ قرارات دون خوف من المساءلة عن الأخطاء غير المقصودة. وبعبارة أخرى: تُعَدّ القاعدة ضمانةً Safe Harbor للقرارات التي يتَّخِذُها مجلسُ الإدارة المُخْلِصُ بوَصْفه وكيلاً لمساهمي الشركة، وتشجّع على اتخاذ المخاطر

(٧٥) Percy v. Millaudon, 8 Mart. (n.s.) 68, 78 (La. 1829).

(٧٦) Franklin A. Gevurtz. (1994). The Business Judgment Rule: Meaningless Verbiage or Misguided Notion?, 67 S. Cal. L. Rev. 287.

الإدارية على أساس قرارات مستنيرة، حتى لو أدى القرار في نهاية المطاف إلى عواقبَ غَيْرِ مقصودة أو غير مرغوب فيها.

ولأهمّيّة قاعدة القرار التجاري؛ تبنّاها الكثيرُ من قوانين الشركات تشريعياً دون أن يترك للقضاء حرّيّة تحديد شروطها وحدود انطباقها؛ كقانون الشركات لولاية كاليفورنيا في نص المادة (٣٠٩) منه للشركات الربحية والمادة (٧٢٣١) للشركات غير الربحية[٧٧]. وتبنّى الكثيرُ من الدول أيضاً خارجَ الولايات المتحدة الأمريكية القاعدةَ تشريعياً[٧٨]. لكنَّ المشرّع الكويتي لم يَتَبَنَّها صراحةً بنصوص قانون الشركات رقْم ١ لسنة ٢٠١٦، إذ نصَّ في المادة (٢١) منه على أن يبذل مجلس إدارة الشركة عناية الرجل الحريص في ممارسة سلطاته واختصاصاته. على أنه من المتصوَّر أن يثير دفاع الموضوع في المحاكم أساس هذه القاعدة وشروطها، ولكنْ لن تكون ضمانةً حمائية حقيقية لأعضاء مجلس الإدارة الحَسَني النية ما لم تكن القاعدة قد نُصَّ عليها تشريعياً بشروط واضحة ومحدَّدة سلفاً.

لذلك من الضروري أن يُنَقَّحَ القانونُ بإضافة هذه القاعدة كي تصبحَ حافزاً وحامياً لأعضاء مجلس الإدارة في آن واحد: حافزاً لهم على اتخاذ قرارات مستحَقَّة تحقِّق منفعة للشركة، وحامياً لهم من المسؤولية الجنائية والمدنية لقراراتهم الحسنة النية. وهذه القاعدة هي في الشركات الربحية وغير الربحية على حدٍّ سواءٍ، ولكنْ تبرز أهميتُها في الشركات غير الربحية من حيثُ إنَّها تحمي أعضاء مجلس الإدارة من قرارات اتَّخذوها آملين تحقيقَ ما هو في مصلحتها، على الرغم من أنَّ عملهم تبرُّعي لا يأخذون عليه أجراً من عوائدِ الشركة أو أرباحِها بأي صورة كانت، فلا أقسى من مساءلة جنائية ومدنية تجاه أشخاص بذلوا وقتَهم للمصلحة العامّة خدمةً للمجتمع دون مقابل، بسبب عواقبِ قرارٍ آثارُه السلبيّةُ تطغى على إيجابيّة حُسْن النّوايا عند اتّخاذه.

وأمّا عن واجب الولاء Duty of Loyalty، فهو راسخ في قانون الشركات الكويتي من حيثُ مبدأ عدم تعارض المصالح الذي أشرنا إليه سابقاً. فينصبّ هذا

(٧٧) California Law Revision Commission Recommendation. Whether The Business Judgment Rule Should Be Codified. Melvin A. Eisenberg. Volume 28 of the Comission's Reports, Recommendations, and Studies, January, 1998.

(٧٨) Gurrea-Martinez, Aurelio. (2018). Re-examining the Law and Economics of the Business Judgment Rule: Notes for its Implementation in Non-US Jurisdictions. Journal of Corporate Law Studies. 18, (2). 417-438.

الالتزام على ألّا يقومَ عضوُ مجلس الإدارة بأي عمل من شأنه أن يضرَّ مصالح الشركة بمعناها الواسع. وأوضح ما ضَمَّنَه المشرعُ الكويتي هو جملةُ الواجبات الواردة في تنظيمه للشركة المساهمة العامة في نصِّ المادة (١٩٤) منه، من حيثُ عدمُ جوازِ أنْ يشغلَ الشخصُ منصبَ عضو مجلس إدارة في أكثر من خمس شركات مساهمة عامّة مقرُّها الكويت؛ لاعتبارات تتعلّق بالقُدْرتَيْن الجسديّة والذهنيّة، وألّا يكونَ رئيساً لمجلس الإدارة في أكثرَ من شركة مساهمة عامّة مقرُّها الكويت. وفي الحقيقة، جاء هذا الحظر في الشركة المساهمة العامة فقط دون غيرها من الشركات. فمن الجائز أن يشغل شخصٌ ما منصبَ عضوِ مجلس إدارة في شركتين اثنتَيْن غيرِ ربحيّتَيْن، أو أنْ يكونَ رئيساً لمجلس الإدارة في أكثرَ من شركةٍ غيرِ ربحية في الكويت.

على أنَّ هذه المسألةَ في نطاق الشركات غير الربحية يجب أن يُعادَ النظر فيها[٧٩]؛ إذ من غير اللائق الجمعُ بين منصبَي عضوٍ أو رئيسٍ في مجلس إدارة شركتَيْن غَيْرِ ربحيَّتَيْن تعملان في النشاط نفسِه[٨٠]، ويظهر الأمر بوضوح في شغل المنصب في شركة الشخص الواحد غير الربحية بالتزامن مع شركة أخرى غير ربحية، فالشركاتُ غيرُ الربحية تستقطب التبرعات من المانحين المقتدرين أو من الشركات الربحية في صورة التزام استناداً إلى مسؤولية مجتمعية بناءً على علاقات قد يحدث معها تعارضُ مصالح فعليّ، لكون العضو يشغل منصبين في شركتين مختلفتين، تسعى كلتاهما إلى الحصول على هذا الدعم وتحقيق الأرباح في المشروعات التي تقوم بها؛ لكي تغطّيَ نفقات تشغيلها غير الربحية. فدَوْرُ عضوِ مجلس الإدارة في الشركات غير الربحيّة هو أنْ يسعى جاهداً إلى تعزيز أهداف الشركة ومصالحها، وهذا ما لا يتأتى وهو يقوم بالدور نفسِه في شركتين مختلفتين. وعالج المشرع الفلسطيني ذلك صراحة بمَنْعِه عضوَ مجلس الإدارة من أن يكون عضواً في أي جمعية تعمل بنفس غايات الشركة غير الربحية، وأنْ يُسْهِمَ الشخص في تأسيس أكثر من شركة غير ربحية، كما منع الجَمْعَ

(٧٩) انظر: Nicole Huberfeld. (٢٠١١). Tackling the "Evils" of Interlocking Directorates in Healthcare Nonprofits, 85 Neb. L. Rev.

(٨٠) يرى قاضي المحكمة العليا الأمريكية السابق لويس برانديس، الذي شغل منصبه فيها منذ عام ١٩١٦ حتى عام ١٩٣٩، أن جلوس عضو مجلس الإدارة في أكثر من شركة هو شر واضح؛ إذ كان من الأجدى منعُه، فلا يمكن شخصاً أن يخدم سيّدَين في آن واحد. انظر: Brandeis, L. D. (١٩١٥). Interlocking Directorates. The Annals of the American Academy of Political and Social Science, ٥٧(١). ٤٥-٤٩.

بين عضويّتَي مجلس إدارة في شركتين غير ربحية وأخرى ربحية تعملُ في مجالِ الشركة غير الربحية نفسِه(٨١).

وأمّا فيما يتعلق بالتزام التحري الواجب Duty of Inquiry، فيجب على أعضاء مجلس الإدارة تفعيلُ واجبهم بالبحث والتحري قبل إصدار قراراتهم، فهم وإنْ كانوا يقومون بعمل تبرُّعي دون مقابل، فإنَّ مسؤوليتهم تظلّ قائمةً طوال فترة شغلهم للمنصب. وتُلْزِمُ نصوصُ قانون الشركات غير الربحية لولاية كاليفورنيا أنْ يكونَ أعضاء مجلس إدارة الشركة غير الربحية الحامية لأموال التبرعات على يقظة دائمة، وإذا ما لاحظوا أنَّ ثَمَّةَ أمراً مُريباً في الشركة، يجب عليهم التحقّق فوراً عنه وَفْقاً لمعيار الشخص الحريص Prudent Person لا الشخص العادي(٨٢). فهذا الالتزام يفرض على أعضاء مجلس الإدارة عدمَ تجاهل ما يُسمّى بالرّايات أو الإنذارات الحمراء Red Flags، وهي المتعلّقة بتعويل مجلس الإدارة على استقاء المعلومات من موظفي الشركة، فيجوز لأعضاء مجلس الإدارة استقاءُ المعلومات من موظفي الشركة المختصين، ولكنْ إذا ما كان ثَمَّةَ شكوكٌ حول صحتها بحيث يترتب عليها التأثير في قرارات مجلس الإدارة المُتَّخذَة، فيجب عليهم هنا الاستعانة بمختصين محايدين من خارج الشركة للتحقق(٨٣).

والتساؤل المطروح هنا يتعلق بمَنْ يستطيع رفع الدعوى لمساءلة أعضاء مجلس الإدارة مدنياً؟ في حقيقة الأمر، ثَمَّةَ أكثرُ مِن طرف يمكنه رفعُها، فعددٌ من أعضاء مجلس الإدارة يمكنهم بدءاً رفعُها ضد أيّ عضو فيها. والمانحون أيضاً يمكنهم رفعُ هذه الدعوى عند إخلال مجلس الإدارة بشروط ومصارف المنحة المقصودة وَفْقاً لِما اتُّفِقَ عليه(٨٤). وفي كل الأحوال، فإنَّ للجهات الحكومية المختصة دوراً مهمّاً في مباشرة دعوى المساءلة، كدور قسم إدارة الشركات في وزارة التجارة والصناعة، وهو المسؤول عن متابعة تطبيق القوانين واللوائح الخاصة في الشركات كافة بدولة الكويت. وتختص أيضاً النيابة العامة بمباشرة الدعوى الجنائية تجاه كل أنواع الشركات، بما فيها غير

(٨١)نص المادة (٩) ج من نظام الشركات غير الربحية الفلسطيني رقْم ٢٠ لسنة ٢٠٢٢ السابق الإشارة إليه.

(٨٢) وجود قواعد حوكمة كافية في الشركات غير الربحية يرتبط طردياً مع أداء مجلس الإدارة. انظر:

Klimon, William M. (2018). "Beyond the Board: Alternatives in Nonprofit Corporate Governance." Harvard Business Law Review. Volume 9.

(٨٣) Article 5231 of California Nonprofit Corporation Law of 1975.

(٨٤) Boykin, B. (1984). The Nonprofit Corporation in North Carolina: Recognizing a Right to Member Derivative Suits. NCL Rev., 63, 999.

الربحية وَفْقاً للمادة (٣٠٦) من قانون الشركات. وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتولى النائبُ العام لكل ولاية على حدة القيام بهذا الدور(٨٥).

الخاتمة

تحتل الشركاتُ غيرُ الربحية حيزاً مهمّاً في فقه قانون الشركات على حدٍّ سواءٍ في الدّول المتَّبعة لنظام قانون العموم كالولايات المتحدة الأمريكية، وتلك المتَّبعة للنّظام اللاتيني كدول المنطقة ومن ضمنها الكويت. لكنَّ الأحكام تختلف من دولة إلى أخرى؛ ففي الكويت لا تزال هذه الشركاتُ لا توازي تنظيمَ وأهليةَ مثيلاتها في الدول التي اتَّجهتْ لتُؤدّيَ فيها الشركاتُ غيرُ الربحية دوراً أكبر. أمّا عن أهمِّ النّتائج المُستخلَصة، فتدور حول عدم تبنّي المشرع الكويتي مفهومَ الشركات غير الربحية في القانون الكويتي إلّا متأخراً بصدور قانون الشركات بنسخته الحالية عام ٢٠١٢. وعلى الرّغم من إقرار هذه الشركات في القانون الكويتي، فإنَّ التنظيمَ جاء مُخيِّباً للآمال؛ إذ لم يرافق ذلك أشكالٌ أفضلُ، ولا السماحُ بقَبول التّبرّعات، ولا وجودَ لقواعدِ مَنْعِ تعارُض المصالح تحدّ من ثغرات توجد حاليّاً، مع غياب مفهوم أكثر وضوحاً لمسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عموماً، ولما يتعلق بقاعدة القرار التجاري خصوصاً.

أمّا فيما يتعلق بأهم التوصيات المقترحة، فهي متعددة؛ إذ نرى أنَّ من الأجدى للمشرع الكويتي أنْ يأخذ في الحسبان مجموعةَ نقاط مهمة للتنقيح. بادئ ذي بدء: اقتصار شكل الشركاتِ غيرِ الربحية على الشركة المساهمة المقفلة، وذات المسؤولية المحدودة، وشركة الشخص الواحد حصراً، من دون شركات التضامن، المحاصة، أو التوصية بنوعَيْها. وعلى وجه خاص، يجب التشجيعُ على إنشاء الشركاتِ غيرِ الربحية في شكل الشركة المساهمة المقفلة؛ إذ إنَّها الشكلُ الملائم لها لأنَّ مزاياها تفوقُ مزايا غيرِها. أمّا عن انعدام أهلية الشركات غير الربحية لتلقّي التبرعات، فنعتقد أنّها مسألة يجب أنْ يُعادَ النظر فيها، أسوة بالقوانين المقارنة الأخرى التي سمحت بذلك تحقيقاً لمصالحَ تعود على هذه الشركات بالنفع، ولكنْ بضوابطَ واضحة، فلا أفضل من أنْ تُمْنَحَ الشركاتُ غيرُ الربحية، وَفْقاً للقانون، روافدَ تُسهِّل عليها تغطيةَ مصروفاتها التشغيلية إلى جانب أيِّ عوائدَ أو أرباح محقَّقة.

(٨٥) Abbott, W. J., & Kornblum, Carole Ritts. (1979). The Jurisdiction of the Attorney General over Corporate Fiduciaries under the New California Nonprofit Corporation Law. University of San Francisco Law Review, 13(4). 753-796.

وكذلك يجب أنْ يشتملَ التّنقيحُ على استحداث قواعدَ تمنع تعارُض المصالح التي لا يتضمَّن القانونُ الحالي سوى القليل منها. أهمُّها هنا عدمُ الاقتصار على القرابة حتى الدرجة الثانية فيما يتعلق بوجود مصالحَ مباشرة أو غير مباشرة في العقود والتصرفات التي تُبْرِمُها الشركة أو لحسابها؛ إذ يجب توسيعُها ومَدُّها أكثر من ذلك، وتحديدُ مفهوم الشخص الرئيس، وحظر الإقراض لأعضاء مجلس إدارة الشركات غير الربحية، وأخيراً تحديدُ مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة في الشركات غير الربحية على وجه الدقّة من حيثُ تبنّي قاعدة القرار التجاري التي تحميهم من آثار قراراتهم المُتَّخَذة بحُسْن نيّة، مع توسيع نطاق واجب الولاء والتزام التّحرّي الواجب على أعضاء مجلس الإدارة اتّباعُهما؛ حمايةً للشركاتِ غيرِ الربحية، وتعزيزاً للدور الحيوي الذي تقوم به.

قائمة المراجع:

- إبراهيم جاسم، فاروق (٢٠٢٠). الشركة غير الربحية في قانون الشركات الكويتي رقْم ١ لسنة ٢٠١٦، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة الثامنة، العدد ٢٩.
- أبو عزه، صالح مشهور صالح، وكميل، طارق عبد الرحمن (٢٠١٥). النظام القانوني للشركات غير الربحية في فلسطين: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة العربية الأمريكية، جنين.
- تادرس، خليل فكتور (٢٠٢٣). الجوانب القانونية للشركات غير الهادفة لتحقيق الربح: دراسة مقارنة على ضوء قانون الشركات الكويتي ولائحته التنفيذية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد ٤٣، السنة ١١.
- حبشي، مجدي، وبوعركي حسين (٢٠٢٠). جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القانونَيْن الكويتي والإماراتي مقارنة بالقانون الفرنسي، الطبعة الأولى، دار العلم، مصر.
- الحمود، إبراهيم (٢٠٢٠). التشريع الضريبي الكويتي، الطبعة الثانية، مطابع النزهة، الكويت.
- الحيان، عبد الله (٢٠١٥). شرح القانون التجاري، د.ن، الكويت.
- الخياط، عبد الله (٢٠٢٣). مبدأ استغلال الفُرص التجارية في الشركة المساهمة العامة في القانون الكويتي: دراسة تحليلية مقارنة مع قانون ولاية ديلاوير الأمريكي، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد الرابع، مجلد ٤٧.

- الدسوقي أبو الليل، إبراهيم (٢٠١١). أصول القانون: نظريّتَي القانون والحق، مطبعة كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت.
- الزهراني، يوسف بن أحمد بن محمد القاسم (٢٠٢٤). الإطار القانوني للشركات غير الربحية في نظام الشركات السعودي: دراسة تحليلية نقدية. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ج٤٤.
- الشمري، طعمة، والحيان، عبد الله (٢٠١٨). الوسيط في شرح قانون الشركات الكويتي رقْم ١ لسنة ٢٠١٦، د.ن، الكويت.
- الطعن بالتمييز رقْم ٣٠٣/٩٠ تجاري، جلسة ١٦ ديسمبر ١٩٩٢، مجلة القضاء والقانون، عدد شعبان ١٤١٧هـ، يناير ١٩٩٧.
- صالح، سعد عبد الحميد (٢٠٢٣). الشركات غير الربحية: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، العدد ٥٧، الجزء ٤.
- عبد الرحيم، ثروت علي (١٩٧٥). شرح القانون التجاري الكويتي، دار البحوث العلمية، الكويت.
- قانون الشركات الأردني رقْم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته.
- قانون الشركات الفلسطيني رقْم ٤٢ لسنة ٢٠٢١.
- قانون الشركات الكويتي رقْم ١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية.
- القانون رقْم ١٠٣ لسنة ٢٠١٩ في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات في دولة الكويت.
- القانون رقْم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام وتعديلاته.
- قرار وزير التجارة والصناعة رقْم ٢٨٧ لسنة ٢٠١٦ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقْم ١ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات. الكويت اليوم - الجريدة الرسمية، العدد ١٢٩٧، السنة الثانية والستون، الأحد ١٢ شهر شوال ١٤٣٧هـ، ١٧ يوليو ٢٠١٦م.
- قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل رقْم (٤٨/أ) لسنة ٢٠١٥ بشأن إصدار اللائحة التنظيمية للجمعيات الخيرية.
- الكويت اليوم - الجريدة الرسمية، ملحق العدد ١٢٧٣، السنة الثانية والستون، الاثنين ٢٢ شهر ربيع الآخر ١٤٣٧هـ، ١ فبراير ٢٠١٦.

- الملحم، أحمد (٢٠١٣). قانون الشركات الكويتي والمقارن وَفْق المرسوم بقانون رقْم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ وتعديلاته، الجزء الثاني: القواعد الخاصة للشركات. لجنة التأليف والتعريب والنشر، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت.
- نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقْم ١٣٢ لعام ٢٠٢٢. مجموعة الأنظمة السعودية، المجلد الثاني، أنظمة التجارة والاقتصاد والاستثمار، نظام الشركات، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي.
- نظام الشركات غير الربحية الفلسطيني رقْم ٢٠ لسنة ٢٠٢٢. الوقائع الفلسطينية، العدد ١٩٤، سبتمبر ٢٠٢٢.
- "Developments in the Law: Nonprofit Corporations." (1992). By Harvard Law School Association. Harvard Law Review, vol. 105, no. 7.
- Abbott, W. J., & Kornblum, Carole Ritts. (1979). The Jurisdiction of the Attorney General over Corporate Fiduciaries under the New California Nonprofit Corporation Law. University of San Francisco Law Review, 13(4).
- *Americans For Prosperity Foundation v. Bonta, Attorney General of California United States Supreme Court*. 141 S.Ct. 2373, 210 L.Ed.2d 716 (2021).
- Barnard, Jayne W. (1988)."Corporate Loans to Directors and Officers: Every Business Now a Bank." Wis. L. Rev: 237.
- Basile Jr, Paul L. (1978). "Director's Liability under the New California Nonprofit Corporation Law." USFL Rev. 13: 891.
- Boykin, B. (1984). The Nonprofit Corporation in North Carolina: Recognizing a Right to Member Derivative Suits.NCL Rev.,63, 999.
- Brandeis, L. D. (1915). Interlocking Directorates. The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 57(1).
- Brenda Kimery. (1997). Tort Liability of Nonprofit Corporations and Their Volunteers, Directors, and Officers: Focus on Oklahoma, 33 Tulsa L. J. 683.

- California General Corporation Law and the Nonprofit Corporations Law. California Secretary of State. Legare Street Press. California. October, 2022.
- California Law Revision Commission Recommendation. Whether The Business Judgment Rule Should Be Codified. Melvin A. Eisenberg. Volume 28 of the Comission's Reports, Recommendations, and Studies, January, 1998.
- Cassim, Maleka Femida. (2012). The Contours of Profit-Making Activities of Non-Profit Companies: An Analysis of the New South African Companies Act 56(2) Journal of African Law.
- *Cement-Lock v. Gas Tech. Inst.,* No. 05 C 0018, 2007 WL 4246888, at 1 (N.D. 111. November 30, 2007).
- Cohan, Rebeka. (2023). Too Small to Succeed: How Small Nonprofits Are Disadvantaged by the Unrelated Business Income Tax. Brooklyn Law Review, 88(4).
- Conflicts of Interest Policies Under the Non-for-Profit Corporation Law. The State of New York Attorney General Office. Guidance Document. Issue Date: September, 2018.
- Eric C. Chaffee. (2016). A Collaboration Theory of the Charitable Tax- Exempt Nonprofit Corporation. UC Davis Law Review, Vol.49, No.5.
- Franklin A. Gevurtz. (1994). The Business Judgment Rule: Meaningless Verbiage or Misguided Notion?, 67 S. Cal. L. Rev. 287.
- *Ga. Osteopathic Hosp., Inc. v. Strickland,* 123 Ga. App. 86, 179 S.E.2d 560 (Ga. Ct. App. 1970).
- Gurrea-Martinez, Aurelio. (2018). Re-examining the Law and Economics of the Business Judgment Rule: Notes for its Implementation in Non-US Jurisdictions. Journal of Corporate Law Studies. 18, (2).
- Helge, Terri L. (2014). Joint Ventures of Nonprofits and For-Profits, 41 Tex. Tax Law. 1.

- Klimon, William M. (2018). "Beyond the Board: Alternatives in Nonprofit Corporate Governance." Harvard Business Law Review. Volume 9.
- Leslie, M. B. (2010). Helping Nonprofits Police Themselves: What Trust Law Can Teach Us About Conflicts of Interest. Chicago-Kent Law Review, 85(2).
- Lindsay Hemminger. (2022). Americans for Prosperity Foundation v. Bonta: The Dire Consequences of Attacking a Major Solution to Dark Money in Politics, 81 Md. L. Rev. 1007.
- Mancuso, Anthony. (1979). The California Non-Profit Corporation Handbook. Nolo Press, Berkeley, California.
- Matthew D. Caudill. (2003)."Piercing the Corporate Veil of a New York Not-For-Profit Corporation," Fordham Journal of Corporate & Financial Law 8, no. 2.
- Moody, Lizabeth A. (1972). Nonprofit Corporations, A Survey of Recent Cases, 21 Clev. St. L. Rev. 26.
- Nicole Huberfeld. (2011). Tackling the "Evils" of Interlocking Directorates in Healthcare Nonprofits, 85 Neb. L. Rev.
- Paul A. Simmons.(1992). Government by an Unaccountable Private Non Profit Corporation, 10 N.Y.L. Sch. J. Hum. Rts. 67.
- *People ex Rel. Groman v. Sinai Temple,* 20 Cal.App.3d 614, 99 Cal. Rptr. 603 (Cal. Ct. App. 1971).
- *Percy v. Millaudon*, 8 Mart. (n.s.) 68, 78 (La. 1829).
- *R. Jane Burke Robertson*, *Terrance* S. *Carter*, *Theresa* L. M. *Man. (2013). Corporate* and *Practice Manual* for *Charitable* and *Not*-for-*Profit Corporations* ; Carswell.
- Schultz, David. (2007). "Conflict of Interest in Nonprofit Ethics." Combating Corruption, Encouraging Ethics: A Practical Guide to Management Ethics: 94.

- Seong J. Kim. (2009). Hiding Behind the Corporate Veil: A Guide for Non-Profit Corporations with For-Profit Subsidiaries, 5 Hastings Bus. L.J. 189.
- Sugin, Linda. (2016). Politics, Disclosure, and State Law Solutions for 501(c)(4) Organizations. Chicago-Kent Law Review, 91(3).
- The 2022 Nonprofit Corporations Act of Saskatchewan Province, Canada.
- The Model Nonprofit Corporation Act: Official Text with Official Comments and Statutory Cross-references. American Bar Association Publishing, 1 January, 2022.
- Weglinski, K.(2020). Genesis and Notion of the Business Judgement Rule. International Journal of Legal Studies (IJOLS), vol. 8, no. 2.

Nonprofit Companies in Kuwait: Proposals for Amendments

Dr. Abdullah Ahmed Alkayat*

Abstract:

Objectives: This study sheds light on the Kuwaiti legislature's regulation of nonprofit companies, highlighting the need for revisions aimed at facilitating the benefits of nonprofits and enhancing their vital role. **Methodology:** Using a comparative analytical approach between Kuwaiti law and several other laws in the Arab region — with reference to the laws of the United States of America and Canada — this study examines the forms of domestic companies that are most consistent with the goal of nonprofit companies, the extent to which these companies may accept donations, the applicable conflicts of interest rules, and board members' responsibilities. **Results:** The current regulation of nonprofit companies in Kuwait, under the 2012 Companies Law, prevents nonprofits from forming as private joint stock company, prohibits nonprofits from accepting donations, provides ineffective conflict of interest rules, and obfuscates the responsibility of board members, particularly with regard to the business judgement rule. These rules conflict with practices in comparative legal regimes, limiting Kuwait's ability to effectively utilize and promote the benefits of nonprofit companies. **Conclusion:** Revision of the current corporate law under the Kuwaiti legislature, by adopting more effective rules that facilitate the sustainability of the activity of non-profit companies, would enhance the benefits for nonprofits operating in Kuwait and align Kuwait's practices with the corporate regulations of similar nations.

Keywords: Nonprofit Companies, Prohibition of Donations, Conflicts of Interest, Responsibility of Board Members, Business Judgment Rule.

* Assistant Professor at Commercial and Capital Markets Law – Kuwait University – College of Law.

Email: aaa466@berkeley.edu

- Submitted: 5/8/2024, Accepted: 1/9/2024.

All Rights Reserved-Academic Publication Council-Kuwait University.

To Cite P. 177

د. عبدالله الخياط، أستاذ القانون التجاري المساعد في كلية الحقوق بجامعة الكويت. حصل على الماجستير والدكتوراه من كلية القانون بجامعة كاليفورنيا، بيركلي. كان المؤلف عضواً في مركز بيركلي للقانون والأعمال، جمعية بيركلي للقانون التجاري، ومساعدًا خاصًا في مكتبة الكونجرس القانونية في واشنطن العاصمة، وباحثًا زائرًا في كلية القانون بجامعة كورنيل. كما عمل متدرباً في معهد القانون وتخطيط السياسات في بيركلي، كاليفورنيا. يعكف المؤلف حاليًا على تدريس موضوعات تعنى بقانون الشركات، أسواق المال والتعاملات التجارية الدولية.

الإيميل: aaa466@berkeley.edu

للاستشهاد:

الخياط، عبدالله. (٢٠٢٥). الشركات غير الربحية في قانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦: دعوة للتنقيح. *مجلة الحقوق، جامعة الكويت*، ٤٩ (١)، ١٤٣-١٧٧.

To Cite:

Alkayat, Abdullah. (2025). Nonprofit Companies in Kuwait: Proposals for Amendments. *Journal of Law, Kuwait University, 49*(1), 143-177.